16-03-2021

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

العدد: 3531

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of palestine refugees in Syria

في مداخلة بمجلس حقوق الإنسان. مجموعة العمل تطالب بإطلاق سراح المعتقلات الفلسطينيات

- الحكومة السورية تنوي فرض رسوم مالية على المرضى في المشافي الحكومية
- معظم فلسطينيي سورية في البقاع اللبناني لم يستلموا مازوت التدفئة
- حرس الحدود اليوناني يعزز تواجده على الحدود التركية منعاً لعبور لاجئين

آخر التطورات

طالب مركز العودة الفلسطيني بالتعاون مع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، خلال مداخلته الشفهية أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، يوم 2022/03/14 بالإفراج عن المعتقلات الفلسطينيات في السجون السورية.

وسلطت المداخلة التي حملت عنوان "أين سلمى" الضوء على المعتقلة الفلسطينية "سلمى عبد الرزاق" ذات الثلاثين ربيعاً ونيف والطالبة في كلية الهندسة المعمارية في جامعة دمشق، كنموذج للمرأة الفلسطينية التي تعرضت للإخفاء القسري وتلاشت أخبارها منذ 30-12-2012 لأسباب غير معروفة لدى الأجهزة الأمنية السورية بدون أي مبرر أو محاكمة عادلة، الأمر الذي دفع ذويها لإطلاق عشرات المناشدات لمعرفة أي معلومة تفيد بأنها على قيد الحياة خصوصاً في ظل الأنباء المتواترة عن قيام الأجهزة الأمنية السورية بحملة إعدامات متكررة للمعتقلين بحسب شهادات بعض المفرج عنهن.

وُذكر في المداخلة أن الطالبة سلمى هي واحدة من (110) معتقلات فلسطينيات قامت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية بتوثيقهم منذ اندلاع الحرب الدائرة في سورية، واللواتي يتعرض ذويهن للابتزاز من قبل عناصر الأجهزة الأمنية السورية وغيرهم من تجار الحرب.

وطالبت مجموعة العمل من مجلس حقوق الإنسان الوقوف أمام مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية والتدخل السريع والعاجل والمستمر للكشف عن مصير سلمى وزميلاتها والعمل الجاد على حفظ كرامتهن بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية المناهضة التعذيب والعنف ضد المرأة. .

في شأن مختلف أكدت مصادر إعلامية أن الحكومة السورية تعتزم فرض رسوم مالية على المرضى الذين يراجعون المستشفيات الحكومية في مختلف المحافظات السورية.

وذكرت المصادر أن وزارتي الصحة والتعليم العالي في حكومة النظام، أنهيتا دراسة قرار يقضي بفرض رسوم مالية على جميع الحالات الواردة إلى المشافي العامة، ضمن هيكلية جديدة، موضحة أن الوزارتين برّرتا قرارهما بأن المنح المالية المقدمة من الصحة العامة والمنظمات الطبية لا تُغطي 25% من مصاريف القطاع الطبي، وأن الرسوم التي تتقاضاها المشافي حالياً كثمن للصور الشعاعية والفحوصات الطبية تُغطي نسبة قليلة جداً من إجمالي النفقات.

وينطبق على اللاجئين الفلسطينيين ماينطبق على المواطنين السوريين في الطبابة والصحة حيث تعيش العائلات الفلسطينية واقعاً صحياً صعباً في ظل ضعف الدعم الذي تقدمه وكالة الأونروا ناهيك عن تقليص خدماتها الإغاثية والطبية ليأتي قرار فرض رسوم مالية على جميع المرضى في المشافي الحكومية ويزيد الطين بلة.

يشار أن المشافي الحكومية والجامعية، مع هذا القرار لن تستقبل سوى الحالات الإسعافية الحرجة، وضحايا حوادث السير ومصابي الحرب بشكل مجاني، بموجب القرار الجديد.

في سياق آخر جدد اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سوريا إلى لبنان شكواهم من الآلية التي تتبعها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا في توزيع مادة المازوت بمنطقة البقاع.

ووفقاً لمراسل مجموعة العمل أن وكالة الغوث خصصت صهريج واحد فقط لتوزيع مستحقات فلسطينيي سورية من مادة المازوت، مما جعل أكثر من نصف تلك العائلات بدون تدفئة في ظل الأجواء الشتوية الباردة.

بدوره أشار الناشط الفلسطيني أحمد سلامة (أبو وليم) إلى أن وكالة الغوث باتت تماطل بشكل كبير في توزيع مساعداتها لفلسطينيي سورية في لبنان وتتهرب من مسؤولياتها اتجاههم، بحجة أن الدول المانحة لا تتبرع لها، وبحسب سلامة تلك حجة واهية أمام ما نشهده من سيل التبرعات التي تعطى للأونروا من قبل الدول المانحة.

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سورية إلى منطقة البقاع اللبناني من أوضاع معيشية قاسية جداً، خاصة في فصل الشتاء وتأثر المنطقة بالمنخفضات الجوية، حيث تعتبر من أبرد المناطق اللبنانية، في حين تنخفض درجات الحرارة فيها إلى 12 درجة تحت الصفر، وأغلب الأحيان تغطي الثلوج منازل تلك المنطقة، مضيفاً أن هذا الأمر شكل عبئاً ثقيلاً على كاهل أهالي المنطقة ومن ضمنهم فلسطينيي سورية.

من زاوية أخرى أفادت مصادر إعلامية في اليونان أن القوات المسلحة اليونانية والشرطة عززت من تواجدها على الحدود التركية خلال الـ 24 ساعة الماضية لمنع تدفق المزيد من اللاجئين إلى أراضيها

وأوضحت المصادر أن القوات اليونانية مدعومة بقوات الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل التابعة للاتحاد الأوروبي والمعروفة بـ "فرونتكس" زادت من تواجدها خلال الفترة الأخيرة دون معرفة الأسباب الحقيقية وراء هذا التواجد الكثيف علماً أن الوصول إلى الأراضي اليونانية بات أكثر صعوبة في الآونة الأخيرة.

من جانبها أشارت مؤسسات ومنظمات حقوقية إلى عدم مشروعية تواجد قوات فرونتكس على الحدود التركية اليونانية خاصة بعد تجميد حكومة اليونان طلبات اللجوء في الوقت الذي شهدت الحدود تجاوزات بحق طالبي اللجوء أدت أحياناً لوفاة البعض برداً بعد تجريدهم من ملابسهم أو غرقاً في نهر إيفروس بسبب ممارسات حرس الحدود اليوناني.

ويعاني اللاجئون خلال عبورهم إلى دول الاتحاد الأوروبي الكثير من الصعوبات، التي تصل في بعض الأحيان إلى الموت بسبب حوادث الغرق والسير، ناهيك عن استخدام القوة المفرطة من قبل حرس الحدود اليوناني سيء الصيت في كثير من الأحيان.